

المجتمع المدني العربي : التطور، التحديات والمستقبل

الدكتور عبد الوهاب بن خليف

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

المخلص

يعد المجتمع المدني من أهم الفواعل الاجتماعية التي تساهم في صنع القرار السياسي في أية دولة، لكن درجة التأثير تختلف من دولة لأخرى بحسب هامش الحرية والممارسة الديمقراطية التي تتمتع بها الدول. فإذا كان المجتمع منفتحا سياسيا، فإن ذلك سينعكس بالإيجاب على مؤسسات المجتمع المدني ويكون أكثر استقلالية عن السلطة وأكثر فعالية في تأثيره على مسار الأحداث وتأثيره للمجتمع. أما إذا كان المجتمع منغلقا سياسيا، فإن ذلك سيؤثر سلبا على أداء مؤسسات المجتمع المدني، ليكون أقل فعالية ولا يؤثر في سياق الأحداث والتطورات التي يعرفها المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، المجتمع المدني، المجتمع السياسي، المجتمع المدني العربي، العالم العربي، الاستقلالية، التطور، الديمقراطية.

المقدمة

إذا كان المجتمع المدني هو المحرك للعملية الاجتماعية و السياسية في الدولة، فإن الدولة الوطنية في العالم العربي ما تزال تواجه تحديات المجتمع التقليدي الذي يقوم أصلا على القبيلة والعشيرة والإثنية، الأمر الذي عرقل تطور المجتمع السياسي المعاصر، وبالتالي فإن الكثير من دول العالم العربي اليوم، تبقى تحكمها إشكالية العلاقة الجدلية بين المجتمع التقليدي والمجتمع المعاصر، وأيهما يؤثر في الطرف الآخر، و هل هذه العلاقة هي علاقة صراعية أم علاقة تكاملية؟.

الإشكالية

إن دراسة تطور، تحديات ومستقبل المجتمع المدني العربي، يقتضي إبراز أهمية المجتمع المدني في تجاوز مظاهر الاستبداد السياسي والإقصاء الاجتماعي الذي مارسه الكثير من الأنظمة العربية القائمة منذ عقود على المجتمعات العربية، بسبب عوامل سياسية، تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ودينية.

في خضم التطورات الجيوستراتيجية الخطيرة التي تعرفها المنطقة العربية خاصة منذ عام 2011 تاريخ بداية ما يعرف «بثورات الربيع العربي»، أصبح دور المجتمع المدني، يمثل أكثر من ضرورة بالنسبة لمختلف دول العالم العربي، لتجاوز المشاكل والتحديات الأمنية والسياسية التي مازالت تهدد كافة الكيانات السياسية العربية.

وعليه، فإن صياغة الإشكالية تكون على الشكل التالي: هل بإمكان مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات العربية تجاوز المعوقات السياسية والاجتماعية المرتبطة بطبيعة الأنظمة السياسية القائمة في بعض البلدان العربية، وتجاوز الأبعاد القبلية والعرقية وفرض أساليب جديدة تساهم في بناء مشروع دولة وطنية وديمقراطية ؟

فرضيات الدراسة

- إذا زاد الوعي السياسي العربي، تعزز دور المجتمع المدني في المجتمعات العربية.
- كلما تجسدت أكثر دولة القانون في المجتمعات العربية، كلما أدى ذلك إلى تزايد وظيفة المجتمع المدني.
- إن زيادة نسبة المشاركة السياسية والاجتماعية، سيؤدي حتما إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
- كلما استمر مبدأ الإقصاء السياسي للسلطة، كان ذلك سببا في غياب مؤسسات المجتمع المدني.

مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي

يشكل المجتمع المدني بمختلف مكوناته الواسطة التي تربط بين السلطة الحاكمة من جهة، والمجتمع أو الشارع بكافة أطرافه. كما أنه يمثل الأداة التي تضبط إيقاع المجتمع بما يتماشى وتطلعات ومطالب المواطنين وأهدافهم. لكن تصطدم وظائف المجتمع المدني، عندما تكون مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة وتفتقد هامش استقلاليتها عن السلطة الحاكمة.

ويعرف المجتمع المدني بأنه «مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنتظم في إطارها بصورة ديناميكية ومستمرة، شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة. فالمؤسسات التطوعية تشكل صلب المجتمع المدني، يكونها الأفراد بمحض إرادتهم...»⁽¹⁾

إن استقرار وفعالية مؤسسات المجتمع المدني تستدعي استقلاليته عن السلطة الحاكمة، بيد أن وجود المجتمع المدني بمؤسساته المجتمعية وحركاته الجموعية، لا يعني أنه إضعاف لسلطة الدولة، بل بالعكس قد تحتاج هذه الأخيرة أي-السلطة الحاكمة- إلى مؤسسات المجتمع المدني من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها.⁽²⁾

تطور المجتمع المدني في العالم العربي

عرف المجتمع المدني العربي تطورا كبيرا في السنوات القليلة الماضية من خلال قيادته وتأطيره للكثير من الأحداث التي صنعتها المجتمعات العربية. فقد تحوّل إلى الواسطة التي تربط بين الشارع والنظام القائم.

ازدادت أهمية المجتمع المدني العربي في قيادة المجتمعات والشعوب العربية بعد فشل الدولة الوطنية في الكثير من الدول العربية في مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب السياسي ومواجهة التطرف الديني.

وفي ظل العولمة، يعوّل على مؤسسات المجتمع المدني العربي في تحقيق التقارب الثقافي والحوار الحضاري خاصة مع تآكل سيادة بعض الدولة العربية.

ساير مفهوم المجتمع المدني تطور الفكر السياسي الغربي إلى غاية الوقت الحاضر، بحيث أصبح أحد أهم نتائج الديمقراطية الغربية، وبالتالي فإن جذور المجتمع المدني غربية المنشأ تعود إلى عصر النهضة.

إن المجتمع المدني يبرز ويتطور ويكون أكثر تأثيراً في المجتمعات الديمقراطية بحكم هامش المناورة السياسية والاجتماعية، الذي يتمتع به أمام المجتمع السياسي في إطار دولة القانون والحق. على العكس من ذلك، فإن المجتمع المدني يضعف دوره وتأثيره على الحركية السياسية والاجتماعية للدولة، لأن هامش الحريات واستقلالية المؤسسات تكاد تكون منعدمة.

فرّق غرامشي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، فإذا كان المجتمع السياسي هو جهاز قمعي يهيمن بواسطة الشرطة والقانون، فإن المجتمع المدني هو مجموعة المنظمات الخاصة التي تتلاءم مع الهيمنة التي تمارسها الجماعة المهيمنة داخل المجتمع ككل (جهاز الدولة)، وتشمل المحتوى الأخلاقي في الدولة والتنظيم المادي الموجه للحفاظ والدفاع وتطوير إيديولوجية الطبقة المهيمنة.⁽³⁾

لقد شغل مفهوم المجتمع المدني حيزاً واسعاً من الخطاب العربي في العقدين الأخيرين (1995-2015)، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءاً أساسياً من بنيته، جنباً إلى جنب مع مسائل الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والموقف من الآخر الغربي.

إن غموض مفهوم المجتمع المدني لدى الأنظمة العربية القائمة وتجاهل دوره السياسي والاجتماعي، أثر سلباً مع مرور الوقت على أدائه التوعوي والتعبوي في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تغييب المرجعية التي تسنده ويستمد منها وجوده ومكوناته وقيمه.

إن تطور ممارسة دور المجتمع المدني في المجتمعات العربية مرتبط أساساً بمدى تطور الثقافة الديمقراطية في هذه المجتمعات، والتي تعد القاعدة الأساسية لتجسيد

الديمقراطية. فهناك أكثر من 60 مليون عربي لا يعرفون القراءة والكتابة، مما يعيق انتشار الثقافة السياسية ومشاركة الفرد في الحياة المدنية وبناء مجتمع مدني فعال.

لذلك، فإن مرحلة تشييد المجتمع المدني في العالم العربي اليوم، تعني تحقيق الديمقراطية، إذ لا يجوز أن نقفز على المراحل الضرورية، مثل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من أجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني.⁽⁴⁾ كما يمكن اعتبار أن المجتمع المدني، هو المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء.⁽⁵⁾

إن الأکید في العلاقة الجدلية القائمة بين الدولة والمجتمع المدني، أن هذا الأخير هو مظهر من مظاهر الديمقراطية من جهة، وأحد أهم شروط قيام ونجاح العملية الديمقراطية من جهة أخرى.

وكما هو معروف أن المجتمع المدني يشكل أحد أهم ركائز الدولة خلال القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية، وبذلك فإن المجتمع المدني، لا يمثل بديلا عن الدولة، بل مكمل لها. فالدولة والمجتمع المدني متكاملان ومتلازمان في تحقيق الممارسة الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية في العالم العربي.

التحديات

إن مشكلة شخصنة الدولة وعدم إعطائها بعدها الاجتماعي في ظل الأحادية الحزبية التي كانت تمر بها البعض من الدول العربية، كان سببا في إفراغ مفهوم الدولة من محتواه السياسي، القانوني والاجتماعي. هذه الوضعية حوّلت الدولة بأبعادها المختلفة إلى مجرد جهاز بيروقراطي تسيطر عليه جماعة من الأفراد النافذين، يخضع فيها اتخاذ القرار إلى موازين القوى داخل هذه الجماعة وليس نابعا من المجتمع ومعطيات الواقع.

إن علاقة المجتمع السياسي والمجتمع المدني في بعض من دول العالم العربي لم تكن في يوم من الأيام على ما يرام، لأن بروز المجتمع المدني كمؤسسة فاعلة تؤدي دورها السياسي والاجتماعي المطلوب مرتبط بمدى تحقيق الممارسة الديمقراطية

هذه الدول التي، تقتضي الفصل بين السلطات وتكريس دولة القانون واحترام مبدأ التداول على السلطة، وبالتالي تحقيق المشاركة السياسية.

إن أزمة الديمقراطية التي تعيشها بعض الدول العربية، عرقلت أو حالت دون بروز مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول، إذا استثنينا حالات قليلة ظهرت في بعض هذه الدول، ساعدت وتساعد في بناء مشروع الدولة الوطنية بعيدا عن الاستبداد والتطرف.

إن الصفة الأبوية التي مارستها السلطة الحاكمة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، كانت وراء فشل بناء دولة قوية وعصرية، وهو ما عكس القطيعة القائمة بين مؤسسات الدولة.

لقد دخلت الدول العربية إلى القرن الحادي والعشرين، إلا أن شعوب بعض هذه الدول مازالت تعيش في تخلف وفقر وتسلط، بالرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على استقلالها عن الاستعمار الأجنبي.

يعيش المجتمع المدني اليوم زمن الحداثة والعولمة وثورة المعلومات والاتصال، لكن بعض المجتمعات العربية لم تواكب لحد اليوم هذه التطورات الهائلة التي تعرفها المجتمعات الغربية، لكنها تعرف ظروفًا كارثية لم تعيشها منذ عقود سابقة، وذلك بسبب هيمنة الأنماط القديمة القبلية، الطائفية، الأصولية، التعصب الديني، بالإضافة إلى أنه يوصف في الوقت الراهن بأنه مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، وأنه مجتمع أبوي يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف المجالات، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة.⁽⁶⁾

وقد واجه المجتمع المدني في العالم العربي الكثير من التحديات والمعوقات،
نوجزها في النقاط التالية:

- البناء الاجتماعي والثقافي للدول العربية القائم أساسا على الأبعاد القبلية، العشائرية، الجهوية، العرقية، الإثنية، الدينية والطائفية... الأمر الذي أثر ومازال يؤثر سلبا على فعالية مكونات المجتمع المدني من الأحزاب، النقابات، المنظمات والجمعيات وجعلها أكثر ضعفا في مواجهة تسلط واستبداد الأنظمة الحاكمة؛
- احتواء الأنظمة العربية مؤسسات المجتمع المدني المختلفة باحتكارها مصادر القوة والسلطة والثروة، وإحلالها السياسة محل الثقافة والاقتصاد والممارسة الاجتماعية؛
- ضعف ثقة المواطن العربي في مؤسسات المجتمع المدني بسبب عدم امتداد تلك المؤسسات في عمق المجتمعات العربية، واستمرار الكثير منها في دعم برامج الأنظمة التسلطية القائمة؛
- غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني؛
- عدم اهتمام مؤسسات المجتمع المدني العربي بالنضال الديمقراطي والمسائل الوطنية المرتبطة بحقوق الإنسان والمواطنة وترقية العمل الديمقراطي وربط نضالها مع مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية وصولا إلى الحوار الثقافي والحضاري في إطار العولمة؛
- زيادة نسبة البطالة والفقر في أغلب الدول العربية، وهو ما أثر على دور المجتمع المدني؛
- التراجع الكبير الذي عرفته الطبقة المتوسطة في أغلب الدول العربية خاصة خلال العقدين الأخيرين (1995-2015)، الأمر الذي أثر سلبا على دور المجتمع المدني العربي؛
- ضعف المؤسسات الدستورية التي تمثل الشعب، لأنها جاءت بطريقة غير ديمقراطية؛
- ضعف آليات المحاسبة والمراقبة في أغلب الدول العربية، بسبب التداخل بين السلطين التنفيذية والقضائية واستشراف الفساد السياسي والمالي؛

- حياد النخبة المثقفة في المجتمع العربي، لأنها لا تتفاعل بطريقة إيجابية مع المشاكل التي يعيشها المواطن العربي؛
- سيطرة رجال المال والنفوذ على وسائل الإعلام العربية المختلفة، الأمر الذي انعكس سلباً على فعالية مؤسسات المجتمع المدني العربي.

مستقبل المجتمع المدني في العالم العربي

بدأت الدول العربية تتقبل مؤسسات المجتمع المدني، من منطلق أن هذه المؤسسات فرضت نفسها داخل المجتمعات العربية، بالإضافة إلى اقتناعها بمساهمتها في بلورة مشروع الدولة الوطنية.

ساهمت الأحداث والتغيرات التي عرفتتها الكثير من الدول العربية في تعزيز دور المجتمع المدني في المجتمعات العربية في مواجهة الممارسة الاستبدادية، الإقصاء، التطرف والعنف بكافة أشكاله في العالم العربي، بالرغم من ظهور بعض المؤشرات الإيجابية على المستوى المحلي والدولي.

ضروري اليوم أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأطير وقيادة المجتمعات العربية من أجل كسر حاجز التسلط الذي تمارسه الكثير من الأنظمة، وإعادة الثقة للشعوب العربية وإعادة روح المبادرة للمواطن العربي الذي غلبت عليه روح الانهزامية والركود وتفعيل دورها الذاتي المدرك لكيانه ووجوده.

إن أهمية المجتمع المدني العربي اليوم، تكمن في دعم الممارسة الديمقراطية في الدول العربية وفرض مبدأ التداول على السلطة واستقلالية القضاء وبناء دولة القانون، وهو ما يستدعي الحاجة لتنسيق جهود الديمقراطيين واستثمارها في إطار جامع للديمقراطيين وجميع القوى المؤمنة بالديمقراطية.

رغم ما حققته مؤسسات المجتمع المدني العربي من إنجازات لحد الآن، إلا أنها تبقى دون تطلعات المواطن العربي وتحويل دورها من قوة احتجاج وتنديد إلى قوة اقتراح ومبادرة ومن قوة رفض واعتراض إلى قوة اشتراك ومساهمة، وجعلها مؤسسات

ذات مصداقية لدى الشارع العربي، خاصة مع ازدياد عدد هذه المؤسسات التي يتجاوز عددها خمسا وسبعين مؤسسة مجتمع مدني غير حكومية.

إذا قيّمنا نموذج المجتمع المدني في الجزائر من الناحية القانونية فإنه عرف تطورا نوعيا في إطار الإصلاحات السياسية، التي عرفتها الجزائر مع دستور 23 فيفري عام 1989، الذي فصح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وحركات جمعوية.

ومن أهم الإصلاحات التي تضمنتها دستور 1989 صدور العديد من القوانين التي تركز التعددية السياسية وفي مقدمتها المادة 40 التي تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية، كما صدر قانون 04 ديسمبر 1990، الذي يسمح بتأسيس الجمعيات ذات الطابع المدني أو مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى صدور قانون الإعلام في الثالث والعشرين أبريل من نفس السنة والذي يسمح بصدور عناوين صحفية جديدة.

كذلك، نلاحظ بأن فعالية وتأثير المجتمع المدني على الحياة السياسية وحركة المجتمع الجزائري على سبيل المثال، لا تعكس حجم الجمعيات المدنية الوطنية الموجودة في البلاد، التي تعد بالآلاف والتي تتجاوز سبع وستين ألف جمعية مدنية في الجزائر، في حين نجد في تونس مثلا أكثر من ستة عشر ألف جمعية مدنية حسب إحصائيات بداية الألفية الثالثة وبقت نفسها تقريبا خلال العشرية الثانية من نفس الألفية.

يبدو أن المجتمع المدني لم يكن له دور كبير في تحقيق الديمقراطية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي التي تعرفها بعض الدول العربية. فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية، تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى، ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية وغط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

لقد آن الأوان لكي تنطلق مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي برؤية عقلانية وبدراسة معمقة للواقع، فالوضع أصبح أكثر تهئية على المستويين الذاتي والموضوعي، وفي الجانبين المحلي والدولي، لقراءة جديدة لدور المجتمع المدني ومؤسساته.

يعتقد الكاتب رمزي أن حركية المجتمع المدني العربي المعرفية والسياسية من خلال أطره المختلفة، تحكمه ثلاثة أبعاد، هي: البعد الاقتصادي، البعد الإيديولوجي والبعد السياسي. إن البعد الاقتصادي يستند على المدرسة الليبرالية الجديدة التي ترى أن الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي، هي أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ. أما البعد الإيديولوجي فيستند على الفلسفة الفردية النفعية، التي تؤكد على الحقوق الفردية في مجال الملكية والاستثمار والتجارة والعمل، وأخيرا فإن البعد السياسي يستند على الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي.⁽⁷⁾

بعد التغيرات التي عرفتھا العديد من الدول العربية على غرار تونس، مصر، ليبيا... تزايد الاهتمام من قبل الإتحاد الأوروبي بمؤسسات المجتمع المدني من خلال الدعم المادي الذي تتلقاه هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال استفادت مؤسسات المجتمع المدني من مساعدات تصل إلى مليون يورو.⁽⁸⁾

نفهم مما سبق، أن رهان الدول الأوروبية اليوم هو تعزيز تواجد المجتمع المدني في المنطقة المتوسطة بهدف التأسيس لشراكة متوسطة بين مؤسسات المجتمع المدني على مستوى ضفتي المتوسط.

استمرارية تهميش دور المجتمع المدني والتضييق على وسائل الإعلام في عديد الدول العربية سيؤثر سلبا على مسار التحول الديمقراطي.⁽⁹⁾ إن استمرار هذا المنطلق بكل محدداته الاقتصادية والسياسية والفكرية، لن يؤدي في بعض الدول سوى إلى مزيد من تهميش المواطنين وفقدانهم لتحررهم الذاتي والسياسي على المستويين الوطني والقومي، وإلى مزيد من المعاناة والحرمان في صفوفهم ما يدفع إلى الاعتراف الإكراهي بمشروعية اللامساواة وغياب مفاهيم وآليات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحريات الحقيقية من ناحية، وإلى فرض حالة من الإحباط واليأس وخنق روح الصمود ومقاومة العدو الصهيوني والرأسمالية المعوملة وتدمير المشروع الوطني وإعاقة النهوض القومي من ناحية ثانية.

نصل إلى أن إعادة النظر في دور المجتمع المدني العربي وتفعيل وظيفته السياسية والاجتماعية أصبحت أكثر من ضرورة، لاسيما في النقاط التالية:⁽¹⁰⁾

المجتمع المدني العربي : التطور، التحديات والمستقبل

- تعزيز قدرات المجتمع المدني العربي من خلال ضمان استقلالية مؤسساته؛
 - إعادة صياغة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمعات المدنية العربية على جميع المستويات، ولن يتحقق ذلك إلا بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار؛
 - الإعلام يوجّه الرأي العام ويساعد المجتمع المدني في التغيير ولعب دور المعارضة البناءة؛
 - دعم آليات تفعيل دور المجتمع المدني، وذلك من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتوسيع إطار مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.
- لذلك، فإن الدعوة إلى التمسك بأسس ومبادئ الديمقراطية السياسية والاجتماعية، التي تتكرّس في خدمة قضايا التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، ولا تقتصر آلياتها على التعددية السياسية وحق التعبير والحريات الفردية فحسب، بل تمتد بعمق ووضوح نحو حماية سيادة الوطن والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

الخاتمة

نصل إلى أن المجتمع المدني العربي الذي تمّ تقييد دوره خلال الحركية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتعليمية لعقود، وفي ظل ما تعرفه بعض من الدول العربية من تحولات، فإن الظروف الذاتية والموضوعية وحتى الدولية مواتية أكثر من أي وقت مضى لإحداث القطيعة مع الممارسات السلبية السابقة والانخراط في عملية البناء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في إطار علاقة تكاملية مع الدولة وليس في إطار علاقة تبعية وهيمنة كما كان ذلك من قبل.

إن المجتمع المدني العربي يملك من المؤهلات والإمكانات الضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا... ومن ثم فإن مبررات نجاحه تعتمد على تحقيق ما يلي:

- تكريس بناء دولة القانون في الدول العربية واحترام حقوق الإنسان بكافة أبعادها؛

- إعادة الاعتبار للدولة ومؤسساتها وجعل المواطن العربي جزءا من عملية بناء الدولة الوطنية؛
- رفع القيود على الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للسماح لها للاضطلاع بوظائفها المختلفة؛
- دعم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز عملية التحول الديمقراطي وإنجاحها؛
- الاهتمام بالمنهج التعليمية من أجل ترقية الحس الوطني وتنمية روح المواطنة في الدول العربية؛

الهوامش

1. حسين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث: «اتجاهات حديثة في علم السياسة»، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 177.
2. محمد الغيلاني، المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به، بيروت: دار الهادي، 2004، ص 246.
3. Giorgio BONOMI, La théorie Gramscienne de l'Etat. Les temps modernes, N°343, février 1975, P977.
4. عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني ، رام الله : مؤسسة المواطن، 1966، ص 44.
5. محمد عابد الجابري، مجلة المستقبل العربي، العدد 197، ص 5.
6. حليم بركات، المجتمع المدني في القرن العشرين ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 19.
7. رمزي زكي، الليبرالية المستبدية، القاهرة: دار سين، 1993.
8. www.enpi-med.05/07/2011 .
9. البيان الختامي الصادر عن ندوة المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: الواقع والآفاق، الإسكندرية، 21-22 جوان 2004.

10. ADDI Lahouari, Algérie : Chroniques d'une expérience postcoloniale de mondialisation. Alger : Editions Barzakh, 2012, P331.

المراجع

باللغة العربية

1. البيان الختامي الصادر عن ندوة المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح: الواقع والآفاق، الإسكندرية، 21-22 جوان 2004.
2. الجابري محمد عابد ، مجلة المستقبل العربي، العدد 197، ص 5.
3. بشارة عزمي ، مساهمة في نقد المجتمع المدني، رام الله : مؤسسة المواطن، 1966، ص 44.
4. بركات حليم ، المجتمع المدني في القرن العشرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 19.
5. رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، القاهرة : دار سين، 1993.
6. حسين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث: «اتجاهات حديثة في علم السياسة»، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 177.
7. محمد الغيلاني، المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به، بيروت: دار الهادي، 2004، ص 246.

باللغة الأجنبية

1. ADDI Lahouari, Algérie : Chroniques d'une expérience postcoloniale de mondialisation, Alger : Editions Barzakh, 2012, P.331.
2. BONOMI Giorgio ,La théorie Gramscienne de l'Etat .Les temps modernes, N°343, février 1975, P977.
3. www.enpi-med, 05/07/2011.